

Distr.: General
24 October 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أجري استعراضاً استراتيجياً لولاية مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من أجل تقديم توصيات للمبعوث الخاص لتحسين دعم الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل لالتزاماتها المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون، بالتكامل التام مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع مراعاة التحديات المتغيرة التي تواجه المنطقة.

وخلال الفترة الممتدة من ١٤ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجرت بعثة للتقييم الاستراتيجي كنت قد أوفدتها مشاورات في المنطقة. وأثناء زيارة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا، أجرى فريق التقييم مباحثات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، من بينها ممثلو الدول الموقّعة والجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وشركاء آخرون. وأجرى فريق الاستعراض مشاورات إضافية في نيويورك مع أعضاء مجلس الأمن وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة.

وأفاد فريق الاستعراض بأن المنطقة تواجه تحديات كبيرة تعيق تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون على الوجه الأكمل. ومن بين تلك التحديات صعوبات وتأخيرات كبيرة في تهيئة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وانعدام الثقة وقلّة التعاون بين الحكومات في المنطقة؛ وتضاؤل الاهتمام بتنفيذ الإطار، وذلك جزئياً بسبب القضايا المحلية الملحة، ولا سيما الانتخابات.

وقد عرقلت هذه التحديات السياسية والأمنية جهود المبعوث الخاص لتنفيذ الولاية المتعددة الجوانب الموكلة إليه. بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧



(٢٠١٤) و (٢٠١١) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦) ٢٢٧٧. وكان تقديم توصيات للتصدي لكل تلك التحديات يتجاوز نطاق الاستعراض، الذي ركز على الكيفية التي يمكن بها لمبعوثي الخاص مساعدة الدول الموقّعة على تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون على نحو أفضل، ومن ثمّ الإسهام في توطيد دعائم السلام والأمن والتعاون في المنطقة.

ولا يزال محاورو فريق الاستعراض جميعهم يعتبرون إطار السلام والأمن والتعاون قاعدة سياسية ودبلوماسية هامة، إذ يؤلّف بين حكومات البلدان والمنظمات الإقليمية في سبيل التصدي للتحديات التي تواجه منطقة البحيرات العظمى. كما يعتقدون أن ولاية مبعوثي الخاص لا تزال كافية للتصدي لتحديات السلام والأمن الراهنة والمستجدة في المنطقة.

وبعد مشاورات مكثفة، تقدم فريق مراجعة بالتوصيات التالية:

(أ) ينبغي لمبعوثي الخاص أن يُفرد معظم وقته وموارده للمساعي السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية الرفيعة المستوى المتعلقة بقضايا السلام والأمن؛

(ب) ينبغي لمكتب مبعوثي الخاص أن يعزّز سبل تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال تقسيم محكم للعمل. وفي إطار هذا الترتيب المقترح، ينبغي لمبعوثي الخاص أن يوجّه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنفيذ الأنشطة التي تُسعف في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، على النحو المتوخى في الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي أقره مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٦؛

(ج) ينبغي لمبعوثي الخاص أن يكتفٍ جهوده، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والجهات المانحة والشركاء، للتشجيع على تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في مواعيدها المحددة في المنطقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)؛

(د) نظراً لكون ولاية المبعوث الخاص مذكورة حالياً في العديد من التصريحات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وتوخياً للوضوح والتركيز، يُرجى من المجلس أن يتخذ قراراً موحداً يشمل ولاية مبعوثي الخاص بأكملها؛

(هـ) بموافقة من مجلس الأمن، ينبغي تغيير عنوان التقرير الذي أقدّمه إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون ليصبح "تقرير الأمين العام عن السلام والأمن في منطقة البحيرات العظمى". ويكمن أساس هذه التوصية في تحديات السلام

والأمن المتطورة التي تواجه المنطقة، وكذلك في التوسع التدريجي لولاية مبعوثي الخاص، منذ التوقيع على الإطار في شباط/فبراير ٢٠١٣. وبفضل العنوان الجديد المقترح، ستتناول تقاريري المقبلة جميع قضايا السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها القضايا التي ربما لم تكن متوقعة في الإطار. واقترح فريق الاستعراض أيضاً أن يخصص مجلس الأمن جلسة لمنطقة البحيرات الكبرى مرة واحدة في السنة، بعد استلام تقريري المقترح بشأن السلام والأمن في المنطقة في شهر أيلول/سبتمبر. وينبغي أن تكون تلك الجلسة منفصلة عن المشاورات التي يجريها المجلس بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(و) ينبغي أن يزود مكتب المبعوث الخاص بقدرة إدارية داخلية كفؤة، وتفوض له الصلاحيات الكافية، ويتمتع بالمرونة الإدارية الكافية تيسيراً لتنفيذ ولايته؛

(ز) بالنظر إلى أن الحاجة إلى استمرار تفاعل الأمم المتحدة مع المنطقة، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، تتجاوز نطاق إطار السلام والأمن والتعاون، فمن الضروري اعتبار أن دور مبعوثي الخاص يتجاوز الإطار. وهذا أمر مهم خصوصاً أن العديد من تحديات السلام والأمن في المنطقة سبقت الإطار وستستمر في المستقبل المنظور؛

(ح) في ضوء ولاية مجلس الأمن ونطاق عمل المبعوث الخاص في المنطقة، فإنه من الأجدر تسميته الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات العظمى.

وإنني أعتزم المضي قدماً في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي التي تدخل ضمن دائرة اختصاصي.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون